IRAQI Academic Scientific Journals
Al-Rafidain Journal of Political Science
R.J.P.S مجلة الرافدين للعلوم السياسية Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online) ISSN: 3006-7812 (Print)
♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

Full Name, Academic Title & Institutional Affiliation:

Ruqaya Raad Abduuah AI hassawi
Mosul University, College of Political Science, Iraq

Asst. Prof. Dr. Tareq Mohamed Dhannoon AL Taie
Mosul University, College of Political Science, Iraq

Corresponding author E-mail:
Ruqayah.23psp23@student.uomosul.edu.iq

DOI: 10.33899/rjps.v2i3.60943

Keywords:
Climate Change,
Securitization,
Global South Countries,
Conference of the Parties,
The National Strategy.

ARTICLE INFO

Article history:

Received:
January 24, 2026

Revised:
March 4, 2026

Accepted:
March 24, 2026

Available online:
June 1, 2026

Iraqi Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/533

Strategic Assessment of Global South Countries 'Performance in COPs: A Comparative Study of Iraq and the UAE

Abstract

Climate change represents one of the most significant non-Traditional challenges facing the international community in the 21st century. Its impacts extend across individuals, states, and societies, manifesting globally through weakened food security, forced migration, global warming, and threats to international security.

As international awareness of these repercussions has grown, the Conferences of the Parties (COP) have emerged as the primary framework for international climate change strategies. This research evaluates the strategies of Global South nations toward climate change within the context of these conferences. Despite sharing the status of developing nations with emerging economies, these states differ in their engagement with climate change and the outcomes of COP meetings. For instance, Iraq and the United Arab Emirates are both rentier states whose economies were fundamentally established on the oil sector. However, they have adopted divergent strategies in addressing climate change and vary in the degree to which they treat it as a "securitized" issue according to the theory of securitization

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

التقييم الاستراتيجي لأداء دول عالم الجنوب حيال مؤتمرات الأطراف: دراسة مقارنة بين العراق والإمارات

رقية رعد عبد الله
جامِعة الموصل/ كُلية العلوم السياسية/ العِراق
Ruqayah.23psp23@student.uomosul.edu.iq

أ. م. د. طارق محمد ذنون
جامِعة الموصل/ كُلية العلوم السياسية/ العِراق
tareq-mohammed@uomosul.edu.iq

الملخص

تُعدّ التغيرات المناخية إحدى أهم التحديات غير التقليدية التي تواجه المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين، لأنها تؤثّر في الأفراد والدول والمجتمعات، لا بل بدأت تتجلى في جميع قارات العالم، إذ قادت إلى ضعف الأمن الغذائي، والهجرة، والاحتباس الحراري، وتهديد الامن الدولي. ومع تعاظم الأدراك والوعي الدولي للأثار الناتجة عنها، تشكلت مؤتمرات الأطراف لتصبح المرجعية الرئيسة للاستراتيجيات الدولية المتعلقة بالتغيرات المناخية، إذ يركز البحث على تقييم استراتيجيات دول عالم الجنوب تجاه التغيرات المناخية ووفق مؤتمرات الأطراف، إذ بالرغم من أن دول عالم الجنوب تتشارك مع بعضها بكونها دول نامية، مازالت اقتصاداتها حديثة التكوين، إلا أن كيفية التعاطي مع التغيرات المناخية ومع مخرجات مؤتمرات الأطراف مختلفة فيما بينها، إذ يعد كل من العراق والأمارات دول ريعية تأسس اقتصاداها في السنوات الأولى من عمر الدولة على أساس قطاع النفط، إلا أنها تبنت استراتيجيات مختلفة في التعامل مع التغيرات المناخية، وفي مدى التعامل معها على أنها قضية مؤمنة وفق استراتيجية الأمننة .

الكلمات المفتاحية: التغيرات المناخية، الأمننة، دول عالم الجنوب، مؤتمرات الأطراف، الاستراتيجية الوطنية.

المقدمة

تشكلت الاستراتيجيات الوطنية والدولية للدول خلال العقود الماضية على أساس الاعتماد الكبير على الوقود الاحفوري ووسائل الطاقة التقليدية، و العمل على تحقيق النمو الاقتصادي بغض النظر عن التكاليف البيئية والأثار السلبية للتغيرات المناخية، وعلى النقيض مما تقدم، فإنه مع التطور الحاصل في الادراك والوعي الدولي تجاه التغيرات المناخية، وأمننتها من قبل المجتمع الدولي وعقد مؤتمرات الأطراف بشكل دوري، وخروجها بمجموعة من الاتفاقيات والنتائج التي تعمل على التكيف والتخفيف من أثر التغيرات المناخية، أصبحت هذه المؤتمرات المرتكز الأساسي في تشكيل ووضع الأطر العامة للاستراتيجية العالمية المناخية، وبدأت الدول تستلهم استراتيجيتها المناخية لا بل أصبحت مؤتمرات الأطراف المرجع الذي تقوم عليه الاستراتيجيات المناخية للدول، وتم إدراج كل من العراق والامارات ضمن الدول النامية التي لا تقع عليها المسؤولية التاريخية للانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري وفق الاتفاقية الاطارية لمؤتمرات الاطراف، إلا أنها من أكثر الدول تأثراً بالتغيرات المناخية، مما جعل مشاركتها في مؤتمرات الاطراف ليس قائما على أساس رمزي، بل لحاجة هذه الدول الى إيجاد صيغة للتعامل مع أثر التغيرات المناخية، فقد شاركت هذه الدول بصورة كبيرة خلال السنوات الاخيرة من عقد مؤتمرات الاطراف، إلا أن هناك تتباين بين استراتيجيات العراق والامارات، وفي عملية تطبيق.

أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في تقييم مدى استجابة دول عالم الجنوب لمخرجات مؤتمرات الأطراف، وكيف أثرت على وضع استراتيجياتها الاقتصادي، والتعاطي مع التغيرات المناخية، كقضية أمنية وفق مرتكزات استراتيجية الأمننة كم تم أمننتها على المستوى العالمي من قبل مؤتمرات الأطراف.

مشكلة البحث: تكمن إشكالية الدراسة في مدى التناقض في الرؤى حول مسارات تأثير التغيرات المناخية في مستقبل المجتمع الدولي. فضلاً عن درجة التزام الدول بمخرجات مؤتمرات الاطراف، والتعامل مع التغيرات المناخية كقضية مؤمنة وبذلك يتمحور التساؤل الرئيسي حول مدى استجابة دول عالم الجنوب لمؤتمرات الأطراف؟ أما الاسئلة الفرعية فقد تم تحديدها وفق الآتي:

1. ما أهم الاستراتيجيات التي تبناها العراق والأمارات لمعالجة الاثار الناتجة عن التغيرات المناخية؟
2. ماهي نتائج التقييم الاستراتيجي لأداء دول عالم الجنوب تجاه مؤتمرات الأطراف العراق والأمارات نموذجاً؟

فرضية البحث: تتجلى فرضية الدراسة حول أن زيادة التهديدات الأمنية للتغيرات المناخية، أدت إلى عقد مؤتمرات الأطراف، إلا أن هناك علاقة طردية بين طبيعة النظام السياسي واستقراره، ورؤية صانع القرار، في حجم الالتزام بتطبيق مخرجات مؤتمرات الاطراف ضمن دول عالم الجنوب.

منهجية البحث: تعد المناهج العلمية إحدى الادوات والوسائل التي تساهم في الوصل إلى الحقائق العلمية بطريقة دقيقة ومتكاملة تجاه موضوع معين، ووفقاً لذلك تم الاعتماد على المناهج التالية:

1. منهج التحليل النظمي: من خلال تحليل المخرجات الناتجة عن مؤتمرات الاطراف ودرجة التزام الدول وكيفية تأثيرها على الاستراتيجيات الدولية.
2. المنهج المقارن: من خلال المقارنة بين استراتيجية دولتين المتمثلة بالعراق والامارات.

هيكلية البحث: تناول المحور الأول الاستراتيجية المناخية للعراق في ضوء مخرجات مؤتمرات الأطراف، وتناول المحور الثاني الاستراتيجية المناخية الاماراتية في ضوء مخرجات مؤتمرات الأطراف، في حين تناول المحور الثالث التقييم الشامل للاستراتيجيات دول عالم الجنوب– دراسة حالتي العراق والامارات.

المحور الأول: الاستراتيجية المناخية للعراق في ضوء مخرجات مؤتمرات الاطراف

شهد العراق خلال السنوات السابقة العديد من الازمات التي مثلت تراكمات ساهمت في تعاظم الأثار السلبية للتغيرات المناخية المتعاظمة في القرن الحادي والعشرين، إذ لم تجعل الحروب والصراعات السياسية، القضايا البيئة والمناخية خارج أوليات السلطة الحاكمة فقط، بل في الكثير من الاحيان كانت البيئة هي ضحية هذه الأزمات، ولعل أبرز هذه الأزمات حرب الخليج الأولى التي أدت آن ذاك إلى تدمير الآبار، مما شكل كارثة بيئية على مختلف الأصعدة، ثم مع انهيار الدولة العراقية في حرب الخليج الثانية عام(2003)، وتدمير البنى العسكرية والاقتصادية فضلاً عن ذلك إن البنى التحتية كانت متداعية في الاساس نتيجة الحروب والحصار الذي استمر لسنوات طويلة، وبذلك تضاعفت هشاشة الأمن البيئي والمناخي للعراق، إذ تعطلت أغلب مشاريع الصرف الصحي ومشاريع الري، ومشاريع سدود المياه، فقد كان للغزو الأمريكي نتائج كارثية على كافة الاصعدة خلال الغياب التام لكل أنواع الادارة البيئة، و كانت الأزمات السياسية والعنف الطائفي، والتحديات الاقتصادية والصحية والتعلمية، أبرز ما تم تركيز عليه من قبل الحكومات المتعاقبة، مما أدى إلى غياب الاهتمام بشكل شبه تام، بالتحديات البيئية والمناخية، إن جميع هذه التحديات والأزمات التي تعاقبت على العراق جعلت من قضية الأمن المناخي خارج اهتمامات السلطات السياسية لفترات طويلة (شكر ز.، الجذور العميقة لازمة المناخ في العراق، 2023). فضلاً عما تم ذكره، فإن هناك مجموعة من المحددات الداخلية التي تعرقل وضع استراتيجيات بيئية لمواجهة أثر التغيرات المناخية، التي تتمثل بعدة أمور أولاً: المحددات السياسية عدم استقرار العملية السياسية وقيامها على أساس المحاصصة الطائفية والسياسية والقومية، جعل من عملية وضع استراتيجية طويلة الأمد كما يتطلب العمل المناخي أمر في غاية الصعوبة. ثانياً: المحددات الأمنية استمرار حالة انعدام الأمن والاستقرار وسيادة حالة العنف والشعور بالتهديد بالعودة إلى الصراع الأهلي (مهدي، 2013)، عرقل وضع استراتيجية مناخية، فما أن تم وضع الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في عام (2013) ودخولها حيز النفاذ عام (2014) بدأت العمليات العسكرية ضد (تنظيم داعش الإرهابي) التي أستمرت لغاية عام (2017)، مما حال دون تطبيق الاستراتيجية (الجاني، 2024)، ثالثاً: المحددات الاقتصادية ارتباط النظام الاقتصادي

في العرق بإرادات النفط، جعل الفاعلون السياسيون ضد أي نشاط او توجه يشكل تهديداً على قطاع النفط، الذي يعد العمود الفقري للاقتصاد العراقي، مع غياب الاهتمام بمصادر الطاقة المتجددة بشكل شبه تام، وبذلك تم رفض التفاعل مع مخرجات مؤتمرات الأطراف تحديداً خلال السنوات الأولى لعقد المؤتمرات (شكر ز.، الجذور العميقة لازمة المناخ في العراق، 2023)، رابعاً: المحددات الاجتماعية قلة الاهتمام بالجوانب البيئية والتغيرات المناخية، وسوء فهمها من قبل المعنيين والمجتمع ككل، شكل عائقاً أمام تبني المعايير البيئية، ويُعزز هذا العائق الشعور العام لدى المؤسسات والأفراد بعدم جدوى المساعي البيئية. (Hassan, 2018)، ونتيجة لما سبق فقد أدت حالة عدم الاهتمام بالقضايا البيئية، والعمل على وضع استراتيجية مناخية بعيدة المدى إلى تفاقم الأزمات المناخية خلال السنوات الأخير بشكل غير مسبوق، وبدأت النتائج تظهر من خلال ارتفاع درجات الحرارة، مع تكرار العواصف الترابية وقلة تساقط الأمطار وجفاف العديد من المسطحات المائية، ويوضح الجدول الرقم (7) مستوى ارتفاع درجات الحرارة في محافظات العراق.

الجدول رقم (1): يوضح ارتفاع متوسط درجات الحرارة المئوية في محافظات العراق خلال الأعوام (1941–2019)

المحافظة/ السنة	1961–1941	1986–1970	2000–1999	2007–2001	2019–2008
بغداد	22	22.5	22.7	22.7	23.1
البصرة	24.1	25.9	26.2	26.2	26.4
النجف	22	24.2	24	24.2	25.2
الموص	20	20	20.7	20.5	20.7

Source: (Talib, Global Climate Change in Light of international Conference of parties cop and its lmpact on the Climate Change Of Iraq, 2024)

وبناءً على ما سبق، فإن معدلات درجات الحرارة المتوسطة في العراق في حالة ارتفاع متواصل في جميع المحافظات مع توقع في استمرار الارتفاع نتيجة تأثر العراق بالتغيرات المناخية.

الجدول رقم (2): يوضح تأثير تغيرات المناخ على معدلات تساقط الأمطار السنوية بوحدة (المليمتر) خلال الأعوام (1941–2018)

المحافظة/ السنة	1961–1941	1980–1970	2000–1990	2018–2007
بغداد	141.6	105.4	127	101.2
البصرة	140	133	140	104.7
النجف		97	109.6	72.7
الموصل	373.1	379	370.3	301.2

Source: (Talib, Global Climate Change in Light of international Conference of parties cop and its lmpact on the Climate Change Of Iraq, 2024)

ويشير الجدول رقم (2) الى الانخفاض الكبير في كميات هطول الامطار في العديد من المحافظات العراقية، نتيجة تأثير التغيرات المناخية، إذ انخفضت نسبة هطول الامطار عن مدينة الموصل بحولي (200مل) خلال السنوات الاخيرة.

ونتيجة لارتفاع درجات الحرارة الغير مسبوقة، وتهديد الأمن المائي والغذائي للعراق، سعت الحكومة العراقية في السنوات الاخيرة إلى التفاعل الايجابي والاستجابة لمخرجات مؤتمرات الاطراف من خلال وضع استراتيجيات لمعالجة تأثير التغيرات المناخية، إذ أطلقت في عام (2020) استراتيجية خطة التكيف الوطنية (NAP) بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمساعدة في بناء قدرة البلاد على التكيف مع أثر التغيرات المناخية، كما تم أنشاء اللجنة الوطنية الدائمة لتغير المناخ، والمركز الوطني

لتغير المناخ، بتمويل من صندوق المناخ الأخضر، على أن يتم تطوير وتنفيذ خطة التكيف الوطنية كجزء من مشروع مدته ثلاث سنوات، ويركز بشكل خاص على تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية والمالية، (International Organizion Migration, 2023)

وسيساعد المشروع في تحليل الثغرات في القدرات المؤسسية، واقتراح سبل معالجتها و أن تُحدد خطة العمل الوطنية الثغرات القائمة في المعرفة المناخية، وعلى أن تُجرى تقييمات لمخاطر المناخ لتحديد سبل العيش والقطاعات الأكثر عرضة لتأثيرات المناخ، فضلاً عن أولويات التكيف الأكثر إلحاحاً (International Organizion Migration, 2023)).

وعلى الصعيد الخارجي ففي عام (2021) صادق العراق على اتفاقية باريس للمناخ، وتحديد مساهمته الوطنية في التخفيض، إذ تعهد بتخفيض(1-2%) من الانبعاثات بشكل طوعي لغاية عام (2030)، مع التركيز على انبعاثات قطاعات النفط والكهرباء والغاز والتي تنتج مجتمعة (75%) من انبعاثات الغاز الدفيئة في العراق (صالح، 2024)، وفي أوائل عام (2022) بدأ العمل من قبل الحكومة العراقية على صياغة الورقة الخضراء والتي تهدف إلى تقييم وتنفيذ تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ ودعم انتقال العراق إلى صافي انبعاثات صفري، مع التركيز على الاقتصاد الاخضر. (International Organizion Migration, 2023)، وفي عام (2024) صاغت الحكومة العراقية الخطة الاستراتيجية لتحسين البيئة(2024-2030) والتي تهدف إلى تحقيق خمسة برامج رئيسة أولهما: برنامج الحوكمة من خلال توفير حوكمة رشيدة قادرة على بناء إدارة بيئية لكافات القطاعات، والتعاون بين الجهات المتعددة في سبيل تطبيق المعايير البيئية، ثانيهما: برنامج حماية وتحسين البيئة واستدامتها ويتضمن إدارة القطاعات المتعددة ولا سيما قطاعات النقل والزراعة والصناعة والنفايات والنفط والغاز وإدارتها وفق المعايير البيئية، ثالثهما: برنامج نشر الثقافية البيئية من خلال ضمان نشر الوعي البيئي بين كافات الفئات المجتمعية، رابعاً: تعزيز الشراكة والتعاون بين وزارة البيئة، والمؤسسات الدولية المتعددة لضمان تحقيق مصالح العراق البيئية، خامسهما: برنامج التغير المناخي والذي يهدف إلى تحقيق خمس أهداف استراتيجية: (1) التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة في القطاعات كافة بما يضمن تحقيق تنمية اقتصادية قائمة على التقنيات المستدامة (وزارة البيئة العراقية، 2024)،(2) تقييم الهشاشة ومواطن الضعف والعمل على تحديد الإجراءات اللازمة للتكيف، (3) توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف التخفيف والتكيف التي يسعى لها، وتحقيق المساهمات المحددة وطنياً، (4) رفع الكفاءة فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ والمؤتمرات المنبثقة عنها واتفاقية باريس، (5) العمل على الحد من مخاطر الكوارث الطبيعة الناتجة عن التغيرات المناخية وتطوير انظمة الرصد الجوية للإنذار المبكر عن الكوارث الطبيعية (وزارة البيئة العراقية، 2024).

فضلاً عن ذلك، أطلقت الحكومة العراقية خطة التكيف لعام (2024-2030)، ولاسيما من خلال إطلاق مجموعة من البرامج التنموية لتحقيق التكيف والتخفيف من أثر التغيرات المناخية، وتحقيق التزامات العراق الوطنية ضمن الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة، وما نتج عنها من اتفاقيات بالتعاون مع المنظمات الدولية، ويتضمن الجدول المدرج أدناه أبرز البرامج والمبادرات التي أطلقتها الحكومة العراقية من قبل وزارة البيئة.

الجدول رقم (3): مشاريع التكيف والتخفيف التي أعلنتها الحكومة العراقية بالتعاون مع المنظمات الدولية

ت	المشروع/ المبادرة	جهة التمويل	السنة	الجهة المساهمة	مدة التنفيذ
1	مشروع البلاغ الوطني الثاني	مرفق البيئة العالمي (GEF)	2019	برنامج الامم المتحدة للبيئة	3 سنوات

2	مشروع تقيم الاحتياجات التكنولوجية	صندوق المناخ الاخضر	2020	برنامج الامم المتحدة للبيئة	18 شهر
3	مشروع تعزيز قدرات السلطة العراقية المختصة لبرنامج تمويل المناخ	صندوق المناخ الاخضر	2021	برنامج الامم المتحدة للبيئة	سنتين
4	مشروع تعزيز خفض انبعاثات الكاربون باستخدام كفاءة الطاقة	مرفق البيئة العالمي	2022	برنامج الامم المتحدة للبيئة	خمس سنوات
5	وثيقة أولويات العمل المناخي العراقي	البنك الدولي	2023	خبراء دوليين	18 شهر
6	مشروع الجرد الوطني لانبعاثات غاز الميثان وتقييم التخفيف لقطاع النفط والغاز	برنامج الامم المتحدة للبيئة	2023	سكرتارية تحالف الهواء والمناخ النظيف	سنة
7	وثيقة اجراءات التخفيف الملائمة وطنيا	برنامج الامم المتحدة الانمائي	2023	برنامج الامم المتحدة الإنمائي	سنتين

الجدول: من أعداد الباحثة بالاعتماد على: (وزارة البيئة العراقية ، 2025)

ووفقاً للجدول رقم (3)، فإن العراق ونتيجة مجموعة من التحديات المناخية، عمل على أطلاق مجموعة من مشاريع التكيف والتخفيف بهدف معالجة هذه التحديات على المستوى الداخلي.

وتوضيحاً لما سبق، فإن حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق ووجود مجموعة من المحددات الداخلية، لاسيما الأمنية والاقتصادية منها شكل عائقاً أمام العراق في وضع استراتيجيات مناخية طويلة المدى، والاستجابة بصورة فعالة مع مخرجات مؤتمرات الأطراف، ولكن خلال السنوات الأخيرة تم العمل على وضع مجموعة من الاستراتيجيات أهمها خطة التكيف الوطنية والورقة الخضراء، والخطة الاستراتيجية لتحسين البيئة (2024–2030) بهدف مواكبة التحولات العالمية في مواجهة التغيرات المناخية، إلا عند تحليل الجهات المساهمة يتضح بأن معظمها يعود إلى جهات دولية وهوما يعد نقطة ضعف في الاستراتيجية العراقية للتغيرات المناخية، فما زالت القضايا البيئية والمناخية لا تشكل أولوية لدى الفواعل السياسية ومراكز صنع القرار في الحكومة العراقية.

المحور الثاني: الاستراتيجية المناخية لدولة الإمارات العربية المتحدة في ضوء مخرجات مؤتمرات الأطراف

تعد دولة الامارات واحدة من أصغر خمس دول في مجلس التعاون الخليجي، قائمة على نظام رئاسي اتحادي، ملكي دستوري، يتكون المجلس الاعلى للحكم من الامراء السبعة كسلطة تنفيذية وتشريعية عليا، وينتخب الرئيس حسب الاتفاق، وكذلك أعضاء مجلس الوزراء، وقضاة المحكمة الاتحادية العليا، ولكل إمارة منصب واحد على الاقل في مجلس الوزراء، وفي ظل غياب السلطة التشريعية يبادر مجلس الوزراء بالتشريعات التي يصادق عليها بعد ذلك المجلس الوطني الاتحادي، فضلاً عن أن لكل إمارة حكومة محلية تمتلك مجالس تنفيذية (Elina, 2010)، وقد أتاح هذا النظام لكل إمارة إمكانية تحقيق المبادرة المناخية والتعاون مع المنظمات الدولية، فضلاً عن ذلك، تمتلك دولة الإمارات العديد من المؤسسات والهيئات المختصة بقضايا التغيرات المناخية، لعل أبرزها وزارة البيئة والتغيرات المناخية التي تعمل على حوكمة قضايا المناخ على المستوى الاتحادي، ومجلس الامارات للتغير المناخي والبيئي الذي تأسس في عام (2016) لتنسيق العمل بين وزارة البيئة والسلطات الملحية (krymowski, 2022).

وتعمل دولة الإمارات على الالتزام بمخرجات مؤتمرات الاطراف ولاسيما عبر وضع برامج التكيف والتخفيف من أثر التغيرات المناخية، من خلال مجموعة من الاستراتيجيات، بالرغم من كونها دولة غنية بالوقود الاحفوري، إلا أن هناك مجموعة من المحددات التي ساهمت في تشكيل الرؤية الاستراتيجية للأمارات العربية، والتحول بعيداً عن الوقود الاحفوري، نحو مصادر الطاقة البديلة متمثلة بـ:

1. زيادة الطلب على الوقود الاحفوري لتوفير الطاقة الكهربائية إذ في أواخر التسعينات أرتفع الطلب على الطاقة الكهربائية بصورة كبيرة، وخلال الفترة بين عامي (2007–2008) بدأ نقص الامدادات المحلية من الطاقة الكهربائية و نقاطعها في بعض الاحيان يفرض قيودا على الصناعات المحلية، و الذي أدى إلى تأخير كبيرة في المشاريع السكنية، والتجارية، في الشارقة والامارات الشمالية، وفي سبيل الحفاظ على إمداداتها للسوق العالمية من حقولها النفطية، وتحقيق إيراداتها وجذب الاستثمارات الاجنبية ، واستمرار عجلة التقدم، عملت على التوجه نحو تطوير مصادر الطاقة المتجددة للوصول إلى تحقيق الأمن الطاقوي (Elina, 2010)
2. التهديدات البيئية: إذ تقع دولة الإمارات في المنطقة المدارية الجافة التي تمتد عبر أسيا وشمال أفريقيا، وتخضع في ذات الوقت لتأثر بالمحيط الهندي لوقوعها على ساحل الخليج العربي، وخليج عمان الذي يتصل بالبحر الاحمر عن طريق عمان (حسين م.، 2022)، وبذلك فأن مساحة الإمارات الصغيرة وسواحلها المتعددة المنخفضة، والمكتظة بالسكان جعلها عرضة للتأثر بالتغيرات المناخية من خلال تعرض مناطقها الساحلية والتي تضم(90%) من البنية التحتية، إلى خطر ارتفاع مستويات سطح البحر، إذ تشير تقارير هيئة البيئة في ابو ظبي إلى خطر تعرض العديد من المناطق إلى الغمر بالمياه نتيجة تراجع الشواطئ نحو الجنوب بمسافة تتراوح بين (25–30)كيلومتر، وتتراوح إجمالي مساحة الإمارات المعرضة للغمر بين (1155–5000) كيلومتر مربع اي بمساحة (1–6) بالمئة من مساحة دولة الامارات ككل (بشير، 2025).

ونتيجة لما تقدم، فقد عملت دولة الإمارات على التوجه نحو بناء استراتيجية مناخية محكمة من خلال الانضمام في عام (1995) إلى الاتفاقية الاطارية الخاصة بمؤتمرات الأطراف (Ministry of Energy, 2026)، ثم انضمت إلى برتوكول كيوتو في عام (2005)، وكانت هي أول دولة من دول مجلس التعاون الخليج توقع على اتفاقية باريس عام (2016) ، وفي عام (2021) اطلقت مبادرتها الاستراتيجية للوصول الى صافي انبعاثات صفري بحلول عام (2050) لتصبح هي أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تلتزم بتحقيق صافي انبعاثات صفري خلال نصف قرن (دولة الامارات والتغير المناخي ، 2025).

ولعل أبرز مبادراتها ميثاق إزالة الكاربون من النفط والغاز خلال استضافتها لمؤتمر الأطراف الثامن والعشرين في عام (2023)، وقد عملت الإمارات على إطلاق مجموعة من المشاريع والمبادرات على المستوى الداخلي للدولة وعلى المستوى الخارجي لمعالجة التغيرات المناخية، ويوضح الجدول رقم (10) أهم المشاريع التي أطلقتها دولة الأمارات على المستوى الداخلي لمعالجة أثر التغيرات المناخية. (دولة الامارات والتغير المناخي ، 2025)

الجدول رقم (4): يوضح أهم مشاريع دولة الامارات على المستوى الداخلي

ت	المبادرة / المشروع	السنة	الهدف
1	مؤسسة زايد الدولية للبيئة	2000	تعزيز التنمية المستدامة من خلال المبادرات البيئية، لرفع مستوى الوعي العام
2	مبادرة مصدر	2006	إطلاق استثمارات في مجال الطاقة المتجددة
3	مبادرة البصة البيئية	2007	من خلال التوقيع على اتفاقية خفض بصمة البيئية الكربونية للفرد والدولة

4	بطاقة الأداء البيئي	2009	تمنح كدعم للمنشآت الصناعية الملتزمة بالقوانين والتشريعات البيئية الدولية
5	مبادرة التعهد العالمي للتبريد	2023	تهدف إلى تحقيق حلول تبريد مستدامة تستهدف كفاءة الطاقة والنهج الصديق للبيئة
6	ميثاق حكومات الحياد المناخي 2050	2023	في إطار جهود الدولة لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050 من خلال تكامل استراتيجيات الدولة التنموية مع أهداف المسار الوطني للحياد المناخي

المصدر: (موقع البوابة الرسمية لدولة الامارات، 2025)

يتضح من الجدول أعلاه، أن دولة الامارات تبنت العديد من مشاريع التنمية على المستوى الحكومات المحلية والحكومات الفدرالية، مع التناسق والتكامل بين المؤسسات، وإلى جانب ما تم تقديمه من مشاريع، فقد أطلقت دولة الامارات في عام (2012) استراتيجية الامارات للتنمية الخضراء والتي تضم عدة برامج في مقدمتها، برنامج التنمية المستدامة، برنامج التنوع الأخضر، والاجندة الوطنية الخضراء (2030) التي اعتمدها مجلس الوزراء في عام (2015) (krymowski, 2022).

وعلى المستوى الخارجي تقدم الامارات العربية المتحدة العديد من مشاريع الدعم للدول النامية، إذ قدمت دولة الامارات اكثر من ملياري دولار على شكل منح وقروض ميسرة لمشاريع الطاقة المتجددة في الدول النامية، وتتراوح هذه المشاريع بين استبدال الديزل لتقليل تكاليف الطاقة وتوفير الطاقة في المجتمعات الريفية والجزرية الخارجية، واعادة بناء انظمة الطاقة بعد الكوارث الناجمة عن تغير المناخ، ولا سيما اطلاقها لمشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في اوزبكستان، والصومال، واليمن، وجزر المالديف، ومصر، والاردن، فضلاً عن صناديق التمويل التي اطلقتها مثل صندوق الشراكة بين الامارات العربية المتحدة ودول المحيط الهادي، وصندوق الامارات العربية المتحدة ودول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة، و تمويلها للوكالة الدولية للطاقة المتجددة ايرنا والتي يقع مقرها في أبو ظبي، كما عملت دولة الامارات على مواءمة استراتيجيتها لتقديم دعم شامل للمجتمعات المتضررة من تغير المناخ ويشمل ذلك جهود الاغاثة والانعاش الفورية، والمساعدات المالية من خلال صندوق الامارات الانساني (The United Arab Emirates Third Nationally Determined Contribution, 2024)، وفضلاً عن ذلك، فقد عملت حكومة الامارات على زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة خلال السنوات الأخيرة مما يشير إلى نسبة الاستجابة الحكومية لمخرجات مؤتمرات الأطراف، ويدل الشكل رقم (7) نسبة الاعتماد الحكومي على المصادر الطاقة المتجددة من قبل دولة الأمارات خلال الاعوام (2015-2024)

الشكل رقم (1): يوضح مديات الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة في دولة الامارات

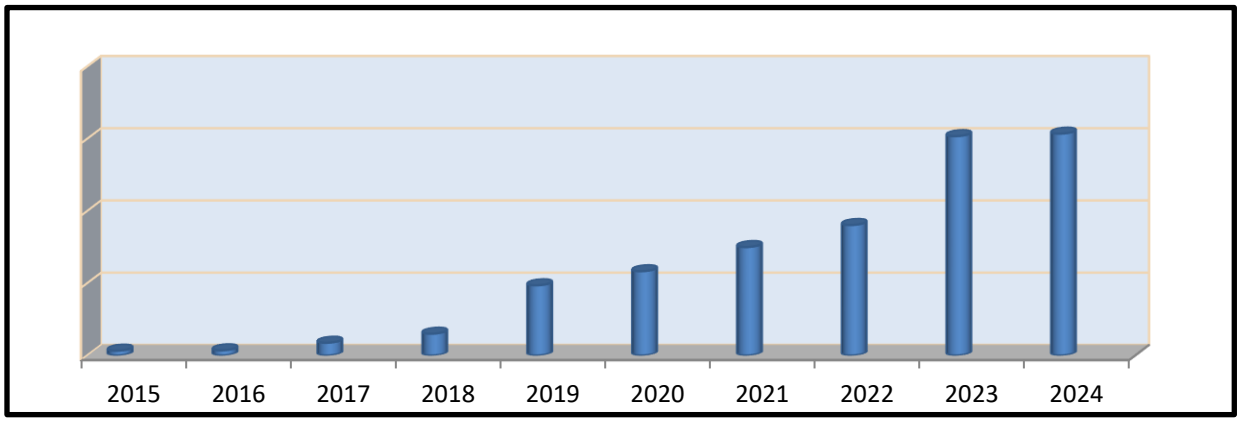

الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (مجدي، توليد الطاقة المتجددة تواصل الارتفاع، 2025)

يشير الشكل البياني في أعلاه أن دولة الامارات عملت خلال السنوات الأخيرة على زيادة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، إذ امتلكت (68%) من مصادر الطاقة المتجددة في الخليج العربي، و(10%) من الطاقة المتجددة على مستوى العالم. مدفوعة بذلك بجملة من الاسباب لعل أهمها تحقيق أمن الطاقة الخاص بها، تعويضاً عن مصادر الطاقة التقليدية القابلة للنضوب، فضلاً عن تكلفة الطاقة المتجددة التي تتناقص بشكل تدريجي خلال السنوات الاخيرة، وتحقيق مكانتها الدولية على المستوى الاستراتيجيات المناخية كدولة داعمة للاقتصاد الأخضر (ياسين، 2017) .

نستنتج مما سبق، بأن دولة الامارات على الرغم من التحديات البيئية والمناخية الفريدة التي تعاني منها، بما في ذلك ندرة المياه والتصحر، فضلاً عن كونها من الدول ذات البصمة الكربونية الأعلى للفرد في العالم، نتيجة ارتفاع استهلاك الطاقة، والتصنيع السريع، إلا أنها بالرغم من ذلك أصبحت رائدة إقليميًا في مجال الاستدامة البيئية والتخفيف والتكيف مع أثر التغيرات المناخية، من خلال مواءمة قوانينها وسياساتها المحلية مع الاتفاقيات الدولية، لتتجاوز الدولة كل التوقعات، وترسخ مكانتها كدولة رائدة في المنطقة في مجال العمل المناخي، فضلاً عن تبني خطط وطنية طموحة، مثل أجندة الإمارات الخضراء (2030) وغيرها، وقد وقّعت الإمارات ونفّذت اتفاقيات ومعاهدات دولية مهمة، مما يُظهر التزاماً ملموساً بالإدارة البيئية إلى جانب استضافة الإمارات لاجتماعات دولية، مثل مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين في عام (2023).

المحور الثالث: التقييم الشامل للاستراتيجيات دول عالم الجنوب– دراسة حالتي العراق والامارات

تقوم استراتيجية الأمننة وفق مجموعة من المرتكزات فهي (فعل خطابي يقوم على أساس اقناع المجتمع السياسي بوجود خطر او تهديد وجودي لشيء مرجعي ذو قيمة وعلى أساسها يتم تغير الأوليات والاهداف لدى المجتمع السياسي) (بوصبوعة، 2023)، وكما تمت الاشارة سابقاً فأن السلوك البيئي الدولي قاد إلى أمننة التغيرات المناخية من خلال عد القضية مؤمننة ويجب التعامل معها وفق مجموعة وفق مجموعة من المرتكزات يتم التعامل معها وفق الآتي أولهما: تهديد وجودي، ثانيهما: التعبير عنها من خلال الفعل الخطابي، ثالثهما: تتطلب إجراءات استثنائية، رابعهما: العمل الجماعي وليس من قبل الدول فردى، خامساً: تخصيص موارد استثنائية.

وفي هذا السياق، فإن التحليل الشامل يثبت بأن الوصول إلى مأسسة العمل المناخي الدولي ما هو إلا تبني ضمني لمرتكزات الأمننة بوصفها السبيل الامثل لمعالجة التغيرات المناخية العالمية، ولذلك فأن عقد مؤتمرات الأطراف يمثل الاقرار بأن التغيرات المناخية تمثل تهديداً وجودياً، وعقدها بشكل دوري تكريساً للجهد الجماعي، واتخاذ إجراءات استثنائية عبر توقيع مجموعة من الاتفاقيات واتخاذ قرارات ملزمة قانونياً، وتخصيص موارد استثنائية عبر مصادر التمويل المناخي، فضلاً عن الفعل الخطابي، وعلى الرغم من أن دول عالم الجنوب تتشارك مع بعضها بكونها دول نامية، مازالت اقتصاداتها حديثة التكوين، إلا أن كيفية التعاطي مع التغيرات المناخية ومع مخرجات مؤتمرات الأطراف مختلفة فيما بينها، إذ يعد كل من العراق والأمارات دول ريعية تأسس اقتصاداها في السنوات الأولى من عمر الدولة على أساس قطاع النفط، إلا أنها تبنت استراتيجيات مختلفة في التعامل مع التغيرات المناخية، وفي مدى التعامل معها على أنها قضية مؤمنة وفق استراتيجية الأمننة، و من خلال ما تقدم، سيتم تقيم كل استراتيجية بشكل منفرد لتقييم مدى تطبيق كل دولة مخرجات مؤتمرات الأطراف القائمة على مرتكزات استراتيجية الأمننة فيما يأتي:

أولاً: التقييم الشامل للاستراتيجية المناخية العراقية في ضوء مؤتمرات الأطراف: تتمثل عملية التقييم الشامل حول مدى تطبيق الاستراتيجية المناخية العراقية لفروض نظرية الأمننة التي وضعها باري بوزان، والتي تبناها المجتمع الدولي من خلال عقد مؤتمرات الأطراف، من خلال تقييم أهم الإجراءات والسياسات التي تبناها العراق في معالجة قضية التغيرات المناخية، ومدى الاستجابة

لمخرجات مؤتمرات الأطراف، وتطبيقها عبر الاستراتيجيات والاجراءات الحكومية، ومدى تأثير الفعل الخطابي لصناع القرار في تبني استراتيجيات مناخية قائمة على عد التغيرات المناخية تهديداً وجودياً يتطلب عمل جماعي واتخاذ اجراءات استثنائية وموارد استثنائية.

فيما يتعلق بالتهديد الوجودي تشكل التغيرات المناخية تهديد وجودياً من خلال تأثيرها على استقرار النظام الداخلي للعراق، إذ نتيجة انخفاض معدلات تساقط الامطار وتصحر الأراضي، وقلة الغطاء النباتي وارتفاع معدلات الهجرة لأسباب بيئية، يجعل من احتمالية حدوث الصراعات أمر مهدداً لاستقرار المجتمع، فضلاً عن تهديد النظام الاقتصادي للدولة، من خلال شحة الموارد وتناقصها وارتفاع معدلات الفقر إذ تشير الإحصائيات إلى أن الزراعة تشكل المرتبة الثانية في توفير فرص العمل لمحدودي الداخل، ونتيجة لتأثير التغيرات المناخية، فقد ينخفض الطلب على اليد العاملة في الزراعة بنسبة (11.5%)، مما يشكل خطر على الاقتصادي الذي يعاني في الاساس من الهشاشة، مما يؤدي في طبيعة الحال إلى تهديد النسيج المجتمعي واستقراره، وبالرغم من ذلك مازالت استراتيجية المناخ العراقية لا تتعامل مع تأثير التغيرات على أنها تهديد وجودي حقيقي، إذ تعد التحديات الأمنية التقليدية هي محور تركيز واهتمام صناع القرار الاستراتيجي في العراق (ستار، 2024).

وعلى صعيد الخطاب الرسمي، لم تشكل التغيرات المناخية قضية محورية في خطابات صناع القرار الاستراتيجي في العراق لسنوات طويلة، وتم التركيز في أغلبها على الدعم المالي، خلال خطاب رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي في الدورة (77) للأمم المتحدة ذكر بأن العراق يمر بظروف مناخية صعبة بسبب شح الموارد المائية والذي أدى إلى جفاف مناطق الاهوار العراقية، وتضرر سبل عيش مئات العائلات التي تعيش فيه وصرح الكاظمي حينها بأن كما يعاني العراق من تأثير التغيرات المناخية، كما سيعاني أيضاً من الاجراءات المتخذة لمعالجة هذه الظاهرة وتقليل الاعتماد على الوقود الاحفوري مضيفاً أن جهود الحكومة العراقية في مجال الطاقة النظيفة ستشكل عبءً ثقيلا على اقتصاد البلاد، وخلال قمة المستقبل (2024) في نيويورك على هامش اجتماعات الدورة (79) للجمعية العامة للأمم المتحدة أكد رئيس الوزراء محمد شياع السوادني التزام العراق بأهداف التنمية المستدامة وضرورة تحقيق العدالة المناخية، وزيادة التمويل المناخي للدول الأكثر تضرراً ومن بينها العراق (Channel8.com، 2024)، وبذلك فإن الفعل الخطابي لصناع القرار الاستراتيجي العراقي موجه نحو طلب التمويل الخارجي والتخفيف من الأثار الاقتصادية التي سوف يتحملها العراق نتيجة التوجه نحو مصادر الطاقة المتجددة، وتطبيق مبادرات التخفيف من ثنائي أوكسيد الكاربون، مع غياب للخطاب الداخلي القائم على أمننة التغيرات المناخية والتعامل معها على أساس أنها قضية تهديد وجودي، كما أن هناك فجوة بين الخطاب والعمل الفعلي الداخلي.

وفيما يتعلق الاجراءات الاستثنائية، لم يتخذ العراق إجراءات استثنائية في التعامل مع التغيرات المناخية، فعلى سبيل المثال يعاني العراق من ضعف الجانب التشريعي القانوني في مجال قضايا البيئة والتغيرات المناخية، كما أن التشريعات العراقية المتعلقة بالبيئة تتصف بالعمومية مع غياب الاليات القانونية لتنفيذها، ولعل التشريع الأبرز المتعلق بقضية معالجة التغيرات المناخية هو قانون نظام التحكم بالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون الذي صدر في عام(2012) ، مع غياب التشريعات أكثر إلزاما متعلقة بحماية الأمن المناخي للعراق، فعلى سبيل المثال تغيب التشريعات المتعلقة بالطاقة المتجددة، كما لم تعمل المؤسسات الحكومية على نشر الوعي بتأثير التغيرات المناخية بشكل فعال (سبهان، 2025)

وعند تحليل متطلبات العامل الجماعي، فإنه على الرغم بأن المجتمع الدولي أقر بأن التغيرات المناخية تعد تحدي عابر للحدود يتطلب التعاون على المستوى الدولي من قبل جميع الدول، إلا أن العراق لم يتعامل مع قضية التغيرات المناخية بشكل

جماعي وتفعيل التعاون مع عدد من الدول التي لها معرفة كبيرة بهذا المجال باستثناء بعض البرامج الجزئية، فعلى المستوى العالمي، لم ينضم العراق إلى الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ وبرتوكول كيوتو الذي وضع عام (1997) إلا في عام (2009)، وعلى الرغم من المشاركة في مؤتمر باريس للمناخ عام (2015)، فإن العراق لم يصادق على اتفاقية باريس للمناخ لغاية عام (2021) (صالح، 2024).

وعلى المستوى الداخلي ليس هناك تنسيق بين مؤسسات الدولة فالقطاعات الاقتصادية والصحية والنفطية، وغيرها لا تعمل على معالجة الأثر السلبي الذي يقود الى تعاظم التغيرات المناخية او حتى عدم المساهمة بها، بل تساهم في تفاقم الازمات المناخية، إذ يطلق قطاع النفط حوالي (3ملايين قدم مكعب) من ثنائي أوكسيد الكاربون لوحده، في حين تصل النسبة العامة التي يتم إطلاقها من ثنائي أوكسيد الكاربون حوالي (30 مليون طن) سنوياً. وبذلك فإن غياب العمل الجماعي على المستوى الداخلي والخارجي أدى إلى عدم التفاعل مع مخرجات مؤتمرات الاطراف وتطبيقها على المستوى الداخلي والخارجي (شكر ز.، الارضي الجافة تفاقم أزمة المناخ في العراق ، 2024).

وبما أن معالجة التحديات البيئية والتغيرات المناخية تتطلب الموارد الاستثنائية، فإن العراق لم يقم بإجراءات استثنائية وينتقل من التعامل معها من الطابع التقليدي الاعتيادي الى الاستثنائي، فإنه لم يعمل على تخصيص موارد استثنائية لمواجهة التغيرات المناخية، كما ان التخصيصات لا تتناسب طردياً مع تعاظم التهديدات المترتبة عليها، ويوضح الجدول رقم (5) نسب التمويل المخصصة للقطاع البيئي خلال السنوات (2005–2018).

الجدول رقم (5): تخصيصات وزارة البيئة للمدة من (2009–2018) (الدينار العراقي)

ت	السنة المالية	التخصيص المالي لوزارة البيئة	الانفاق العام للموازنة	النسبة المئوية من الانفاق العام للبيئة
1	2009	28,464,000,000	5,5589721000	%5,1
2	2010	41,313,000,000	7,0215,872,000	%5,8
3	2011	68,191,000,000	96,662,766,000	%7
4	2012	63,303,76	117,122,930,150	%0,054
5	2013	74800,000	138,424,608,000	%0,054
6	2015	65698,228	119,462,429,549	%0,55
7	2016	5,129,037,396	105,895,722,619	%4,84
8	2017	1,503,619,422	100,671,160,790	%1,49
9	2018	1,821,289,002	10,415,813,734	%1,74

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (الطائي، التلوث البيئي والاقتصاد الأخضر ، 2025)

وفقاً للجدول أعلاه، فإن نسب التمويل الحكومي ضئيلة جداً، فضلاً عن تأثرها بظروف الحرب والصراعات الداخلية، إذ يلاحظ انخفاض معدل الانفاق الحكومي على القطاع البيئي خلال الأعوام (2012،2013،2015) نتيجة الحرب تنظيم داعش،

من ثم رفعت خلال عام (2016) لتعود إلى الانخفاض مرة أخرى بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي، ونستنتج من ذلك بأن حالة عدم الاستقرار السياسي التي تواجه العراق في القرن الحادي والعشرين تعد احدى أبرز المعوقات امام وضع استراتيجية مناخية.

ونتيجة لما تقدم، فإن التقييم الشامل لاستراتيجية المناخ العراقية تشير إلى التفاعل السلبي مع مخرجات مؤتمرات الاطراف، إذ لم يتم التعامل مع التغيرات المناخية كونها تهديداً وجودياً يتطلب التعاون الجماعي، فلم ينضم العراق إلى الاتفاقية الاطارية لغاية عام (2009) ولم يصادق على اتفاقية باريس لغاية عام (2021)، فضلاً عن وجود فجوة بين الفعل الخطابي والعمل الفعلي سواء على مستوى اتخاذ الاجراءات الاستثنائية وتخصيص الموارد الاستثنائية لمعالجة تأثير التغيرات المناخية.

ثانياً: التقييم الشامل للاستراتيجية المناخية الإماراتية في ضوء مؤتمرات الأطراف: على الرغم من أن دولة الأمارات العربية المتحدة تعد من الدول الريعية التي شكل النفط حجر الاساس لبناء اقتصادها، إلا أنها عملت على تبني استراتيجيات مناخية، مصحوبة بمجملة من الاسباب لعل أهمها موقعها الجغرافي، والسعي للوصول الى أمن طاقة من خلال زيادة الاستثمار بالطاقة المتجددة، وفقاً لما تقدم، فإنه سيتم تحليل وتقييم مديات تطبيق استراتيجية الأمننة على الاداء الاستراتيجي الاماراتي.

فعلى مستوى التهديد الوجودي، تشكل التغيرات المناخية تهديداً وجودياً لدولة الأمارات بسبب تزايدّ القلق بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر كما تمت الاشارة إليه سابقاً، إذ يقع أكثر من(85%) من سكان الإمارات العربية المتحدة وأكثر من (90%) من بنيتها التحتية على بُعد أمتار قليلة من مستوى سطح البحر، وبسبب طبيعة سواحلها المنخفضة ونسبة الانحدار التي تشكل نحو(35 سم لكل كيلومتر)، فإن ذلك يشكل خطر على المدن الاماراتية، بما في ذلك مدينة دبي وأبو ظبي سريعتا التوسع، وبذلك عملت دولة الامارات المتحدة على التعامل مع التغيرات المناخية على اساس أنها تهديد وجودي، فعملت على أنشاء شبكة أبحاث تغير المناخ، كما بدأت بإطلاق مبادرات في الجامعات الاماراتية ومراكز الأبحاث للعمل على تعزيز جمع البيانات وإدارتها بفعالية، وتطوير البحوث ذات الصلة بالسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بتأثيرات التغيرات المناخية والتكيف معها، وتوحيد أفكار المجتمع العلمي في الإمارات العربية المتحدة، وتبادل المعلومات بين القطاعات المختلفة، (Melvile, 2021) فضلاً عن إطلاق مجموعة من المشاريع الاستراتيجية التي تمت الاشارة إليها سابقاً.

وعند التعاطي مع الفعل الخطابي فإنه تعد قضايا التغيرات المناخية إحدى أبرز الموضوعات الحاضرة في خطابات مسؤولي دولة الإمارات، ولعل أهم خطاب حول التغيرات المناخية ألقاه رئيس دولة الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان خلال استضافة مؤتمر الاطراف الثامن والعشرين، الذي أكد فيه ما يأتي "الإمارات لديها سجل حافل في العمل المناخي، لقد قمنا على مدى العقود الماضية ببناء قدراتنا في الطاقة المتجددة والنظيفة، ووضعنا مساراً وطنياً للوصول إلى الحياد المناخي بحلول عام (2050) والتزمنا بخفض الانبعاثات بنسبة (40%) بحلول عام (2030)، واستثمرنا (100) مليار دولار في تمويل العمل المناخي مع التركيز على الطاقة المتجددة والنظيفة، كما نلتزم باستثمار حوالي(130) مليار دولار إضافية في السنوات السبع المقبلة" (الموقع الرسمي لشيخ محمد بن راشد آل نهيان، 2021)

وعند تحليل الخطاب يلاحظ بأن ما يميزه هو تحديد التزامات فعلية باعتماد أرقام محددة للوصول إلى صافي انبعاثات صفري من ثنائي أوكسيد الكاربون، فضلاً عن الاعلان عن استثمارات في مشاريع التمويل المناخي، والتركيز على انجازات الامارات وليس فقط المطالبة برفع التمويل المناخي بالرغم من أنها مصنفة على أنها دولة نامية ضمن الاتفاقية الإطارية، والخطاب يؤكد على الالتزام بمؤتمرات الاطراف ومقرراتها بهدف الوصول الى نسبة التخفيض المحددة.

فضلاً عن ذلك، تتمثل الإجراءات الاستثنائية في أن الامارات عملت على اتخاذ إجراءات استثنائية للتعامل مع التغيرات المناخية، فعلى المستوى التشريعي الاتحادي تم إصدار القانون الاتحادي في عام (1999) ينص على ثلاثة عقوبات جزائية على المتهم بالجرائم البيئية متمثلة، بالإعدام في حالة تسبب بوفاة أشخاص نتيجة مخالفة المعايير البيئية، والجزاء الثاني سلب الحرية للمخالفين، والجزاء الثالث الغرامة المالية (مثنى، 2023)، وفي عام (2024) تم إصدار القانون الاتحادي رقم (11) للحد من تأثير التغيرات المناخية، وعلى مستوى التشريعات المحلية لكل إمارة فقد أطلقت حكومة دبي قانون تشكيل هيئة دبي للبيئة والتغيرات المناخية في عام (2024)، فضلاً عن العديد من التشريعات المتعلقة بحماية البيئة (الجريدة الرسمية لدولة الامارات، 2024).

وبما أن معالجة التغيرات المناخية تتطلب عملاً جماعياً، فإن تؤمن دولة الإمارات بالعمل الجماعي المناخي سواء على مستوى العالمي ام المستوى الداخلي، فعلى المستوى العالمي انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية في كانون الأول(1995)، وأصبحت طرفًا رسميًا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية في أذار (1996) (Ministry of Energy, 2006)، فضلاً عن دعمها للعديد من المشاريع في الدول النامية، وعلى المستوى الداخلي فقد عملت على تكامل الإدارة البيئية بشكل عامودي بين حكومة الاتحاد والحكومات المحلية للإمارات وبشكل أفقي بين الوزارات البيئة والتغيرات المناخية وبقية الوزارات وتحديداً وزارة الطاقة و وزارة الصناعة، فيتم التكامل في العمل المؤسساتي من خلال التنسيق بين وزارة التغير المناخي والبيئة الاماراتية، كما لديها منظماتها الخاصة المُشرفة على القضايا البيئية والمناخية، فضلاً عن المستوى العالمي من التنسيق بين الهيئات الاقتصادية والهيئات المناخية لتعزيز تكامل السياسة المناخية مع التخطيط الاقتصادي، فعلى سبيل المثال هناك تفاعل روتيني بين هيئة أبوظبي للبيئة ودائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، وعلى المستوى الاتحادي يتم الحفاظ على التنسيق بين الحكومات الاتحادية والمحلية، فضلاً عن التعاون مع القطاع الخاص من خلال اللجان المختلفة التي تضم ممثلين عن الوزارات والحكومات المحلية وقطاع الصناعة وبعض المنظمات غير الحكومية.

وتكاملاً مع سبق، من مرتكزات التطبيق الاستراتيجية الأمننة في الامارات لاسيما تخصيص الموارد الاستثنائية، تعمل الامارات على تخصيص موارد استثنائية لتمويل مشاريع المناخ سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي، فعلى المستوى الخارجي ساهمت بـ (200) مليون دولار امريكي لصندوق الاستئماني الذي أنشأ من قبل صندوق النقد الدولي في عام(2022)، لدعم وتمويل مشاريع المناخ في المناطق المتضررة جراء التغيرات المناخية (United Arab Emirates Ministry of Cilmate Change&Environment, 2024)، وعلى المستوى الداخلي تخصص دولة الإمارات ميزانية محددة للمشاريع المرتبطة بالمناخ، ويوضح الجدول رقم (6) حصص وزارة البيئة والتغيرات المناخية الإماراتية من موازنة الدولة.

الجدول رقم (6): يوضح نسب التمويل الحكومي للقطاع البيئي في دولة الامارات

ت	السنة المالية	التخصيص المالي بالدرهم الاماراتي	التخصيص المالي بالدولار الامريكي
1	2017	305,037,000	83,059,823
2	2018	319,787,000	87,093,913
3	2019	328,867,000	89,563,140
4	2020	329,175,000	89,648,408
5	2021	264,199,000	71,939,004
6	2022	265,459,000	72,281,402

7	2023	295,249,000	80,401,942
8	2024	290,189,000	674,006,79

المصدر: (الامارات، 2025)

يتضح من الجدول في الرقم (6) بأن نسب التمويل غير ثابتة، إذ انخفضت خلال عام (2021) عن نسبة التمويل المخصص خلال عام (2020) وعادت إلى الارتفاع خلال الاعوام (2022، 2023)، ثم عادت إلى الانخفاض خلال العام التالي، وهذا بطبيعة الحال يعكس التغير في تحديد أوليات صانع القرار الاستراتيجي، إذ شهد عام (2024) تحولاً كبيراً في نسبة التخصيص المالي للقطاع البيئي والتغيرات المناخية في دولة الامارات العربية المتحدة، إلا أن هذه الأرقام تعكس اهتمام واضح بجدية العمل المناخي.

ونتيجة لما تقدم، فإن دولة الأمارات تتفاعل بشكل إيجابي مع مخرجات مؤتمرات الأطراف، من خلال تقديمها لمساهماتها الوطنية للتخفيف والتكيف من أثر التغيرات المناخية، فقد أطلقت الجولة الاولى لمساهمتها الوطنية في عام (2015) استجابة لنصوص المادة الرابعة من اتفاقية باريس، من خلال التخفيض من انبعاثات ثنائي اوكسيد الكاربون بنسبة (23.5%) لغاية عام (2030)، فضلاً عن توقعيها المبكر للاتفاقية الاطارية في عام (1995)، واستضافتها لمؤتمر الاطراف في دورته الثامنة والعشرين، وتطبيقها لفروض استراتيجية الأمننة.

الخاتمة

وفقاً لما تم طرحه، فعلى الرغم من انتماء كل من العراق والامارات إلى دول عالم الجنوب وإدراجهما كدولة نامية ضمن الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة، لكن استراتيجيات المناخ الخاصة بكل دولة مختلفة تماماً عن الأخرى. إذ ساهم استقرار النظام السياسي في دولة الامارات والمؤسسات الرسمية في وضع الرؤى الفاعلة في مجال التغيرات المناخية، مما قاد إلى تشكيل استراتيجية مناخية طويلة الأمد، وتطبيق المعايير الخاصة بمؤتمرات الأطراف، وعلى النقيض من ذلك، فإن التحديات التي شهدها العراق وتفكك الدولة بعد عام (2003) وتعدد الازمات الأمنية، والحروب ضد الارهاب أدى الى تراجع اولويات الاهتمام بالتغيرات المناخية لابل لا تشكل اولوية للحكومات العراقية المتعاقبة، وغياب الرؤية الاستراتيجية لصانع القرار الاستراتيجي، فضلاً عن أن رؤية صناع القرار الاماراتي لمؤتمرات الاطراف ومخرجاتها وما يرتبط بها من التوجه نحو مصادر الطاقة المتجددة، مختلفة تماما عن رؤية صانع القرار العراقي، إذ وجدت دولة الامارات بمصادر الطاقة المتجددة وسيلة لحماية أمنها الطاقوي، في حين كانت رؤية صانع القرار العراقي لفترات طويلة بأن التوجه العالمي نحو مصادر الطاقة المتجددة هو تهديد لقطاع النفط الذي يعد الركيزة الاساس للنظام الاقتصادي في العراق.

النتائج

1. هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى الاختلاف في استراتيجية كل من العراق والامارات العربية المتحدة، فيما يرتبط بمعالجة التغيرات المناخية، فعلى الرغم من أن كلا الدولتين تصنفان ضمن دول عالم الجنوب، ومن الدول الرائدة في اعتمادها على القطاع النفطي، فالعراق لم يعمل على أمننة التغيرات المناخية كما فعلت الامارات.
2. هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في اضعاف الاستراتيجية المناخية للعراق، لعل أبرزها ضعف التكامل والتنسيق بين القطاعات ومؤسسات الدولة.

3. يلاحظ التنسيق عالي جداً بين المؤسسات داخل دولة الامارات، لاسيما من خلال اللجان والبرامج الخاصة بتعزيز التواصل بين الوزارات المتعددة على المستوى الاتحادي والمحلي، مثل التنسيق بين وزارة البيئة والتغير المناخي ووزارة الطاقة.
4. على الرغم من محاولات العراق تبني استراتيجية مناخية، إلا أن غياب التنسيق بين الوزارات وقطاعات الدولة يعرقل صياغة استراتيجية لمعالجة القضايا الناتجة عن التغيرات المناخية قائمة على أمننتها ووفقاً لاستراتيجية الأمننة وطبقاً لمخرجات مؤتمرات الاطراف.

الشكر والتقدير: الشكر والتقدير لجميع من قام بتزويدنا بالمواد اللازمة لهذه الدراسة.

تضارب المصالح: لا يوجد تضارب في المصالح.

التمويل :لا نملك أي مصالح مالية متضاربة أو علاقات شخصية معروفة من شأنها أن تؤثر على هذه الدراسة.

مساهمات المؤلفين: ساهم المؤلف الأول بإعداد: المنهجية والكتابة – المراجعة والتحرير، بينما المؤلف الثاني في التصور، معالجة البيانات، المنهجية، الكتابة – المسودة الأصلية.

المصادر

Al Mousawi, A. S.T.(2024). Global Cilmate Change in Light of International Conference Of Iraq. Americen *Journal Of Socical Sciences and Humanity Research*

Elina, M. (2010). *Enger Security and Responses to Climate Change in the small Gulf Monarchies.*

Hassan, S. A. (2018). The Environmental Criteria as a Strategy to Adapt Cilmate Changes in Iraq. *International Journal of Engineering & Technology*, p. 489.

International Organizion Migration. (2023). *Mirgration Environment and climate Change in Iraq.* International Organizion Migration.

Initial National Communication to the United Nations Framework .(2006) .Ministry of Energy .Ministry of Energy *.Convention on Climate Change*

United Arab Emirates Ministry of Cilmate Change&Environment. (2024). *the united Arab Emirates thired Nationally Determed Contribution.* United Arab Emirates Ministry of Cilmate Change&Environment.

الامارات والتغير المناخي . (ديسمبر , 2025). تم الاسترداد من البوابة الرسمية لدولة الامارات العربية : https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/leaving-no-one-behind/13climateactin

الجريدة الرسمية لدولة الامارات. (2024). التشريعات البيئة والتغير المناخي. *الجريدة الرسمية لدولة الامارات*، 6.

الموقع الرسمي لشيخ محمد بن راشد آل نهيان. (2021). *الخطاب الرسمي لصاحب السمو لشيخ محمد بن راشد آل نهيان*. تاريخ الاسترداد 2025، من الموقع الرسمي لشيخ محمد بن راشد آل نهيان: https://sheikhmohammed.ae/ar

حازم موسى الجاني. (نيسان, 2024). الاستراتيجيات الوطنية والدولية في مواجهة التغيرات المناخية. *المؤتمر العلمي السنوي التاسع بعنوان قضايا التغيرات المناخية وانعاكساتها على بيئة السياسات الوطنية و الدولية*، صفحة 387.

دولة الامارات والتغير المناخي . (ديسمبر , 2025). تم الاسترداد من موقع البوابة الرسمية لدولة الامارات العربية : https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/leaving-no-one-behind/13climateactin

رفل إياد صالح. (أيلول , 2024). الاستراتيجية العراقية تجاه تغيرات المناخ الاوضاع الاقتصادية أنموذجاً . *دراسة دولية* ، صفحة 15.

زينب شكر. (اغسطس, 2023). الجذور العميقة لازمة المناخ في العراق. *المعهد العراقي للحوار*، الصفحات 15-16.

زينب شكر. (يناير , 2024). *الارضي الجافة تفاقم أزمة المناخ في العراق* . تاريخ الاسترداد ايلول , 2025، من مركز البيان : https://www.bayancenter.org/2024/03/10892/

سالم انوار ، بشير سبهان. (اذار, 2025). دور التشريعات البيئية العراقية في دعم الطاقة المتجددة وفقا للمعايير الدولية. *مجلة جامعة البيان للدراسات والبحوث القانونية*، صفحة 45.

عبدالغني قاسم مثنى. (اذار , 2023). المسؤولية الجنائية الناشئة عن الجرائم الماسة بالمناخ في القانون الاماراتي . *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية* ، صفحة 614.

مصطفى بوصبوعة. (يناير, 2023). الامننة من منظور مدرسة كوبنهاكن دراسة نقدية. *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، صفحة 461.

موازنة البيئة . (ديسمبر , 2025). تم الاسترداد من البوابة الرسمية لدولة الامارات العربية المتحدة : https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/leaving-no-one-behind/13climateactin

موقع البوابة الرسمية لدولة الامارات. (سبتمبر , 2025). *موازنة البيئة* . تم الاسترداد من موقع البوابة الرسمية لدولة الامارات : https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/leaving-no-one-behind/13climateactin

موقف المشاريع الممولة دولياً . (ديسمبر , 2025). تم الاسترداد من موقع وزارة البيئة العراقية : https://moen.gov.iq/ar/projects

مي مجدي. (ديسمبر , 2025). *توليد الطاقة المتجددة تواصل الارتفاع*. تم الاسترداد من موقع أبحاث الطاقة : https://attaqa.net/2025/03/28/%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A9

هشام بشير. (ايلول, 2025). *دولة الامارات وظاهرة التغيرات المناخية*. تاريخ الاسترداد ايلول , 2025، من اراء حول الخليج: https://araa.sa/index.php?option=com_tags&view=tag&id=146:2014-06-18-16-16-25.

وزارة البيئة العراقية . (يوليو, 2025). *موقف المشاريع الممولة دولياً* . تم الاسترداد من وزارة البيئة العراقية: https://moen.gov.iq/ar/projects

وزارة البيئة العراقية. (2024). *استراتيجة حماية وتحسين البيئة في جمهورية العراق*. بغداد : وزارة البيئة العراقية.

وليد جابر الطائي. (ديسمبر , 2025). *التلوث البيئي والاقتصاد الأخضر* . تم الاسترداد من موقع وزارة المالية العراقية : https://mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx

يسرى ستار. (تشرين الاول, 2024). الابعاد الجيوستراتيجية لتغير المناخ في العراق. *مجلة كلية التربة*، الصفحات 61-62.